ستارمر يدافع عن القرار «القانوني» بخفض صادرات الأسلحة البريطانية إلى إسرائيل

○ ستارمر خلال دفاعه عن قرار حكومته أمام مجلس العموم. (أ ف ب)

لندن – (أ ف ب): دافع رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر أمس الأربعاء أمام البرلمان عن قرار حكومته «القانوني» وغير السياسي بتعليق بعض صادرات الأسلحة إلى إسرائيل، بعد انتقادات أثارها هذا الإعلان.

وقال ستارمر، في رده على سؤال طرحه زعيم المعارضة ورئيس الوزراء السابق ريشي سوناك خلال جلسة استجواب الحكومة الأسبوعية في مجلس العموم: «سنواصل بالطبع الدفاع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لكن من المهم أن نكون دولة تمتثل للقانون الدولي».

وأكد: «إنه أمر صعب وأنا أدرك ذلك، ولكنه قرار قانوني وليس قرارا سياسيا». وأوضح أن «الإطار القانوني واضح (...) ينبغي أن نفحص تراخيص تصدير الأسلحة» و«توصلنا إلى نتيجة قانونية واضحة»، لتبرير هذا القرار الذي انتقدته الحكومة الإسرائيلية وأوساط في الجالية اليهودية البريطانية والمعارضة المحافظة.

أعلنت بريطانيا يوم الاثنين أنها ستعلق ٣٠ من أصل ٣٥٠ ترخيصا لتصدير الأسلحة إلى إسرائيل، مشيرة إلى أن هذا القرار جاء إثر مراجعة قانونية قدرت أن هناك «خطرا» من أنها ستستخدم لارتكاب انتهاك للقانون الإنساني الدولي في الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة. وأعرب وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت عن «خيبة أمل شديدة» بسبب هذا القرار الذي يؤكد تشدد موقف حكومة حزب العمال الجديدة تجاه إسرائيل، في تباين مع حليفتها الأمريكية.

وأكد ستارمر أن حلفاءنا «يفهمون» قرارنا، مشيرا إلى أنه تم إبلاغ الولايات المتحدة وإسرائيل مسبقا. لكن يوم الثلاثاء، قال الناطق باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جون كيربي: «حتى الآن، لم تثبت الولايات المتحدة أن (إسرائيل) انتهكت القانون الإنساني الدولي». ومنذ تسلمها السلطة في مطلع يوليو، انتهجت حكومة حزب العمال نفس سياسة الحكومة المحافظة السابقة بشأن النزاع، فقد دعت إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن وتسريع ايصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.

لكنها استأنفت تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التي تتهمها إسرائيل بتوظيف «أكثر من ٤٠٠ إرهابي» في غزة، ورفضت الاعتراض على طلب إصدار مذكرة اعتقال دولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من قبل المحكمة الجنائية الدولية.

شي جينبينغ يستضيف قادة أفارقة في أكبر قمة تعقدها الصين منذ سنوات

بكين – (أ ف ب): استضاف الرئيس الصيني شي جينبينغ قادة أفارقة في عشاء فاخر في بكين أمس الأربعاء، في انطلاق أكبر قمة في المدينة منذ سنوات سيقدّم خلالها العملاق الآسيوي وعودا بالتعاون في مجالات مختلفة بينها مشاريع بنى تحتية والطاقة والتعليم.

وتعد الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، أكبر شريك تجاري لإفريقيا، وهي تسعى للاستفادة من كنوز القارة الهائلة من الموارد الطبيعية بما فيها النحاس والذهب والليثيوم والمعادن الأرضية النادرة. كما زودت الدول الإفريقية بمليارات الدولارات على شكل قروض ساعدت في بناء البنية التحتية، لكنها أثارت جدلا في بعض الأحيان بسبب تحميل الدول ديونا ضخمة.

ووصل ٢٥ زعيما إفريقيًا إلى بكين أو أكدوا حضورهم المنتدى الصيني الإفريقي المقرر هذا الأسبوع، وفق تعداد لوكالة فرانس برس، بينهم بعض الدول التي تواجه بلدانها خطرا متزايدا للتعرض لأزمة سداد ديون. وانطلق المنتدى مساء أمس الأربعاء بصورة جماعية وعشاء فاخر في قاعة الشعب الكبرى، تليه حفلة افتتاح يلقي فيها شي كلمة في اليوم التالي.

وأشاد الإعلام الحكومي الصيني هذا الأسبوع بشي ووصفه بأنه «صديق حقيقي لإفريقيا»، قائلا إن علاقات بكين تصل إلى «آفاق جديدة» تحت قيادته. وحتى أمس الأربعاء، أجرى شي محادثات مع أكثر من عشرة من نظرائه الأفارقة في بكين، وفق ما أفاد تعداد لوكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا). وأوردت الوكالة الحكومية أن شي دعا خلال اجتماعه الثلاثاء مع بولا تينوبو رئيس نيجيريا، إحدى أكبر الدول المدينة للصين في القارة، إلى تعاون كبير في مجال «تطوير البنية التحتية والطاقة والموارد المعدنية».

وفي محادثاته مع رئيس زيمبابوي إيمرسون منانغاغوا الثلاثاء أيضا، وعد الرئيس الصيني بالتعاون في «الاستثمار والتجارة والبنية التحتية والموارد المعدنية» وغيرها من المجالات. كذلك، قدّم دعمه لزيمبابوي في مواجهة «العقوبات غير القانونية» التي فرضتها الولايات المتحدة التي تتهم حكومة زيمبابوي بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

يقول محلّلون إن سخاء بكين تجاه القارة الإفريقية يعاد النظر فيه على أنه مواجهة المشكلات الاقتصادية في الداخل، وإن المخاوف الجيوسياسية بشأن صراع متنام مع الولايات المتحدة قد تكون هي التي تدفع بهذه السياسة. وقالت زينب عثمان، مديرة برنامج إفريقيا في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لوكالة فرانس برس إن «تعميق المشاركة الاقتصادية مع إفريقيا في كل المجالات» هو أحد الأهداف الرئيسية لبكين هذا الأسبوع. وأوضحت «في مجالات محددة، حتى عندما لا يكون لتعاون موسع مماثل معنى اقتصادي، سيكون مدفوعا بأسباب جيوسياسية».

وأشارت عثمان إلى أن أحد الأهداف قد يكون تضييق اختلال التوازن التجاري المتزايد بين الصين وإفريقيا عبر زيادة واردات السلع الزراعية والمعادن المصنعة. وتابعت أن «الاستجابة لهذه المطالب الإفريقية تصب في مصلحة الصين الجيوسياسية لإبقائها إلى جانبها في الصراع مع الولايات المتحدة».

○ شي يتوسط القادة الأفارقة في صورة تذكارية. (أ ف ب)

البابا فرنسيس يدعو من إندونيسيا إلى حوار لمواجهة «التطرّف والتعصّب»

جاكرتا – (أ ف ب): دعا البابا فرنسيس أمس الأربعاء من إندونيسيا الى تعزيز الحوار بين الأديان في مواجهة «التطرّف والتعصب»، وذلك في مستهل جولة طويلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيكون هذا الحوار من البنود الرئيسية في زيارة البابا البالغ ٨٧ عاما لإندونيسيا، أكبر دول العالم الإسلامي من حيث تعداد السكان.

وقال الحبر الأعظم في خطاب ألقاه بعد اجتماعه بالرئيس جوكو ويدودو إنّ الحوار بين الأديان «لا غنى عنه لمواجهة التحديات المشتركة، بما في ذلك مواجهة التطرّف والتعصّب». ووصل البابا في وقت سابق أمس الأربعاء الى قصر مرديكا الرئاسي حيث استقبله حرس الشرف في مراسم رسمية. وبدا البابا فرنسيس الذي يتنقل على كرسي متحرك، باسما وفي صحة جيدة، قبل أن يعقد وويدودو لقاء على انفراد.

وشدد في كلمته على أنه «من أجل تعزيز الوئام السّلمي والبناء الذي يضمن السّلام ويوحّد القوى للتغلب على كل أنواع الخلل... تريد الكنيسة الكاثوليكيّة زيادة الحوار بين الأديان». وتابع: «هناك حالات يتمّ فيها وضع الإيمان بالله باستمرار في المقدّمة، لكن للتلاعب به، للأسف، فلا يخدم بناء السّلام والشّراكة والحوار والتعاون والأخوّة، بل إثارة الانقسامات وزيادة الكراهية».

بدوره، أكد ويدودو أن «فكر الحرية والتسامح هو ما تريد إندونيسيا والفاتيكان نشره، وخصوصا في عالم يواجه مزيدا من الاضطرابات». تعرضت إندونيسيا لهجمات إرهابية في العقود الأخيرة، من بينها تفجيرات في جزيرة بالي السياحية نفذها إسلاميون في ٢٠٠٢ أودت بـ٢٠٢ شخص. في إندونيسيا حوالي ثمانية ملايين كاثوليكي يمثلون أقل من ٣% من سكان البلد الذي يشكل المسلمون ٨٧% من سكانه ويعدّون ٢٤٢ مليونا. وهو أكبر عدد للمسلمين في بلد واحد في العالم.

وستتمحور زيارة البابا بشكل خاص حول الحوار الإسلامي المسيحي، إذ سيجتمع اليوم الخميس مع ممثلين عن ستة أديان معترف بها رسميا في البلاد في مسجد الاستقلال الذي يعدّ الأكبر في جنوب شرق آسيا. وسيرأس قداسا في ملعب رياضي يتسع لحوالي ٨٠ ألف شخص. وكان من المقرر أن يلقي في وقت لاحق الأربعاء خطابا ثانيا في كاتدرائية جاكرتا، عشية قداس الخميس.

وفي أجواء احتفالية، رحّب المئات من الأطفال والشبان الذين ارتدوا أزياء تقليدية، بالبابا فرنسيس، رافعين أعلام إندونيسيا والفاتيكان. وأقيمت في القصر الرئاسي مراسم استقبال عسكرية رسمية. وتبادل البابا التحية مع وزير الدفاع برابوو سوبيانتو الذي سيخلف ويدودو كرئيس للبلاد في أكتوبر. وبعد رحلة استمرت ١٣ ساعة من روما، وصل البابا فرنسيس الثلاثاء إلى إندونيسيا في محطة أولى ضمن جولة له على أربع دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هي الأطول والأبعد في ولايته. وستشمل الزيارة بابوا غينيا الجديدة وتيمور الشرقية وسنغافورة.

○ الرئيس الإندونيسي مستمعا إلى البابا وهو يلقي خطابه. (أ ف ب)

حريق برج غرينفيل بلندن عام ٢٠١٧ كان نتيجة «عقود من إخفاقات» الحكومة

لندن: (أ ف ب): خلص التقرير النهائي للجنة التحقيق في كارثة حريق برج غرينفيل في لندن عام ٢٠١٧، الذي أسفر عن مقتل ٧٢ شخصا، الى أن الكارثة كانت نتيجة «عقود من الإخفاقات» الناجمة عن عدم الكفاءة والخداع والجشع، بحسب ما أُعلن أمس الأربعاء.

وأثناء كشفه عن التقرير الذي جاء في ١٦٠٠ صفحة، قال القاضي المتقاعد مارتن مور-بك إن الوفيات التي تسببِ بها الحريق «كان يمكن تجنبها كلها» وندد بالشركات التي وفّرت الألواح الواقية من المطر ومنتجات عزل أخرى سمحت للنيران بأن تنتشر بسرعة كبيرة.

وقال القاضي إن سكان المبنى «خُذلوا» من جانب أولئك الذين كان ينبغي عليهم التأكد من أن المبنى آمن للعيش فيه.

وأضاف «لا يتحمل جميعهم القدر نفسه من المسؤولية عن الكارثة التي حلت ولكن... جميعهم أسهموا فيها بطريقة أو بأخرى، في معظم الحالات من خلال عدم الكفاءة، ولكن في بعض الحالات من خلال عدم الأمانة والجشع».

انتشر الحريق الذي اندلع في الساعات الأولى من صباح ١٤ يونيو ٢٠١٧ إثر عطل في ثلاجة في مطبخ شقة في الطابق الرابع، بسرعة عبر المبنى الذي يضم ٢٤ طابقا في غرب لندن بسبب غطاء الواجهة الشديد الاشتعال المثبت في الخارج.

وبعد صدور التقرير، دعت «غرينفيل يونايتد» التي تمثل بعض الناجين والضحايا الحكومة إلى التحرك بشكل عاجل. وقالت «يجب على الحكومة الآن أن تمارس سيطرتها على القطاع لتجنب المزيد من التلاشي للسلامة العامة التي كانت وظيفته الرئيسية، وليس مساعدة الفاسدين والقتلة وتحريضهم». وأكد ستيوارت كندي، نائب مساعد مفوض شرطة لندن، أن الجهاز يبذل «كل ما بوسعه لضمان تحقيق العدالة للقتلى».

وأوضح أن التحقيقات تتعلق بشبهات جنائية محتملة وتطول ما مجموعه ١٩ شركة ومؤسسة إضافة إلى ٥٨ من الأفراد.

أربعة قتلى في إطلاق نار بمدرسة في ولاية جورجيا الأمريكية

ويندر (أ ف ب): قتل أربعة أشخاص على الأقل وأصيب تسعة آخرون بجروح في إطلاق نار في مدرسة ثانوية في ولاية جورجيا الأمريكية أمس الأربعاء، بحسب ما أعلنت السلطات المحلية مؤكدة توقيف مشتبه به.

وقال المسؤول في جهاز الشرطة جود سميث من أمام ثانوية أبالاتشي بمقاطعة بارو «قرابة الساعة ٩:٣٠ صباحا (١٣:٣٠ ت غ) تلقينا أول اتصال عن وجود مطلق نار في هذا الحرم المدرسي». وقال مكتب التحقيقات في جورجيا إن أربعة أشخاص قتلوا في إطلاق النار الذي لم تعرف دوافعه بعد.

وأضاف في منشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي «نُقل تسعة أشخاص آخرون إلى مستشفيات عدة بسبب إصابات. أوقف المشتبه به وهو على قيد الحياة. التقارير التي تشير إلى (تحييد) المشتبه به غير صحيحة».

وفي وقت سابق، ذكرت تقارير أن إدارة المدرسة بعثت برسالة إلى أهالي التلاميذ تبلغهم فيها عن «إغلاق تام للمدرسة بعد أنباء عن إطلاق نار». وبعد انتهاء التحذير طُلب من الأهالي القدوم إلى المدرسة لمرافقة أبنائهم، فيما امتدت طوابير السيارات أمامها.

وتقع المدرسة قرب بلدة ويندر على بعد حوالي ٧٠ كيلومترا شمال شرق أتلانتا عاصمة الولاية. وعبر الرئيس جو بايدن عن حزنه لسقوط الضحايا.

وقال «يتعلم التلاميذ في مختلف أنحاء البلاد كيفية الانحناء والاختباء بدلا من القراءة والكتابة. لا يمكننا الاستمرار في قبول هذا باعتباره أمرا طبيعيا»، في إشارة إلى تكرار مثل هذه الاعتداءات في مختلف أنحاء البلاد. بدورها دعت المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية كامالا هاريس الأمريكيين إلى وضع حد لآفة عنف الأسلحة» في الولايات المتحدة.

مذكرة توقيف في حق مرشح للانتخابات الرئاسية في تونس

تونس- (أ ف ب): أصدر القضاء التونسي أمس الأربعاء مذكرة توقيف بحق المرشح للانتخابات الرئاسية المقررة في ٦ أكتوبر، العياشي زمال وهو موقوف لدى الشرطة منذ ٤٨ ساعة للاشتباه في تورطه في «تزوير تواقيع تزكيات»، على ما ذكرت هيئة الدفاع عنه. ويمثل زمال (٤٣ عاما)، اليوم الخميس أمام المحكمة الابتدائية بمحافظة منوبة، بحسب البيان الذي أصدرته هيئة الدفاع على الصفحة الرسمية لزمال بموقع فيسبوك. ولم تتمكن وكالة فرانس برس من الاتصال بالمتحدث باسم هذه المحكمة.

والعياشي زمال هو أحد ثلاثة مرشحين تمت المصادقة عليهم في القائمة النهائية التي كشفت عنها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم الاثنين للتنافس في السباق الرئاسي المقرر في ٦ أكتوبر. كما تضم القائمة الرئيس قيس سعيّد الذي يسعى لولاية ثانية، وزهير المغزاوي، النائب البرلماني السابق. واستبعدت الهيئة ثلاثة مرشحين يعتبرون الأبرز لمنافسة سعيّد، على الرغم من قرار المحكمة الإدارية بإعادتهم لقائمة المرشحين. وكانت هذه المحكمة قد قبلت الأسبوع الفائت، طلب الاستئناف المقدم من كل من عبداللطيف المكي، القيادي السابق في حركة النهضة ومنذر الزنايدي، الوزير السابق في نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وعماد الدايمي، مستشار الرئيس السابق المنصف المرزوقي، وهو أيضا مقرب من حزب النهضة.

القضاء اللبناني يدّعي على رياض سلامة بجرائم عدة بينها «اختلاس أموال عامة»

بيروت – (أ ف ب): ادّعى النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم أمس الأربعاء على الحاكم السابق لمصرف لبنان رياض سلامة، غداة توقيفه، بجرائم عدة بينها «اختلاس أموال عامة» و«تزوير»، وفق ما أفاد مصدر قضائي وكالة فرانس برس. وجاء الادعاء بعدما استجوب النائب العام التمييزي القاضي جمال الحجار، سلامة الثلاثاء بشأن قضية اختلاس أموال من مصرف لبنان، وإيعازه بتوقيفه. وقال المصدر القضائي، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، إن الحجار «ختم تحقيقاته الأولية مع سلامة وأحاله موقوفاً على النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم الذي ادعى عليه بجرائم (اختلاس أموال عامة وتزوير وإثراء غير مشروع وتبييض أموال)».

وأودع إبراهيم الملف قاضي التحقيق الأول في بيروت بلال حلاوي، طالبا استجواب سلامة وإصدار مذكرة توقيف وجاهية بحقه، وفق المصدر ذاته. ويُتوقع أن يحدد قاضي التحقيق خلال الساعات المقبلة موعدا لاستجواب سلامة، على أن يقرر بعد استجوابه «إما إصدار مذكرة توقيف وجاهية بحقّه إذا ما كانت الشبهات معززة ضدّه، أو أن يتركه بسند إقامة».